معركة التحرير وجدلية الداخل والخارج
قراءة في الموقف والتقدير
2/1

أولاً : بين يدي الموقف :

لا ينفك يطرح موضوع تحرير فلسطين وهل أن عملية التحرير ستكون من الداخل ، بحيث ينهض بجهدها الرئيسي أهلنا في الداخل المحتل ؛ لتأتي باقي الجهود الخارجية ، كجهود إسناد ودعم ، أكثر منها جهود فعل رئيسية . وهذا الأمر ـ التحرير من داخل أو من الخارج ـ أكثر ما يطرح بين أبناء فصائل المقاومة الفلسطينية التي تتوزع ساحات تواجدها بين الداخل ، وساحات اللجوء المتعددة . فمنذ احتلال فلسطين وتشكل حركات المقاومة ؛ برزت جدلية الداخل والخارج ، وأيهما يجب أن يولى أهمية أكثر من غيره ، ومن منهما يجب أن تخصص له القدرات وتنفق عليه المدخرات ، وهل أن الخارج بما يمثل من ثقل بشري وقيادي هو محور العمل ومحركه ومديره وقائده ؟ أم أن الداخل هو صاحب اليد العليا بما أنه يقدم الأكلاف الكبرى في المواجهة والتصدي للاحتلال وأعوانه ؟ إن هذا النقاش وهذا الجدل ، يبقى في مساحة المحمود والمطلوب ما بقي الدافع له هو المصلحة العليا لشعبنا وأرضنا المحتلة ، وما بقيت النتائج التي تصدر عنه تصب في تحسين الأعمال ورفع نواقصها والحد من نقاط ضعفها وسدّ ثغراتها ، ويتحول ــ النقاش ــ إلى نار تأكل أخضر العمل قبل يابسه إن هي تحولت إلى نقاشات من نوع الدجاجة والبيضة ، فتبدأ تأكل من رصيد الأعمال والأشخاص ، وبدل أن توظف مثل هذه الاحتكاكات الفكرية والمفاهيمية كطاقة حركية تدفع بالأعمال إلى الأمام ؛ وإذا بها تبرز كطاقة تفجيرية (تنعف) بنيان الحركات والمنظمات . الأمر ـ جدلية الخارج والداخل ـ الذي ستناقشه هذه الورقة عبر مجموعة عناوين ، بدءاً من فرضيات الموقف ـ عملية التحرير ـ الذي بين يدينا ، مروراً بطرق العمل المتصورة ، والتي ستأخذ الحيز الأكبر من التفصيل والحديث ، وانتهاءً بخلاصة الموقف وتقديره ، الذي سنختمه بمجموعة من التوصيات .

ثانياً : فرضيات الموقف :

قبل الولوج إلى تفاصيل الموقف الذي نحن بصدده ؛ لا بد لنا من تحرير مجموعة مفاهيم وفرضيات لا نعتقد أنها تخفى على العاملين في الشأن الفلسطيني ـ فصائل ومنظمات ، دول وحركات ـ حيث أن غيابها أو عدم أخذها بعين الاعتبار ؛ سيترك أثراً مهماً لا يستهان به في التحضير لعملية التحرير وإنجاز مقدماتها ، وأهم هذه الفرضيات يمكن أن يجمل على النحو الآتي :

1. **حتمية التحرير** :

الفرضية الأولى هي فرضية حتمية تحرير فلسطين ، فهذا أمرٌ أقرته كافة الشرائع السماوية ، والسنن الأرضية ، فنحن موعودون بتحرير أرضنا بقول ربنا سبحانه عز وجل ، وبوعده الناجز لعباده حيث قال عز من قائل : " ... فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار ... " الجوس لا يكون بدون تحرير ، وبقوله عز من

قائل : "فإذا جاء وعد الآخر ليسوؤا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا " وهذه وعودٌ ناجزة ، ولن نناقشها من حيث التحقق ؛ أجاءت أم هي في طور الإتيان ، فهذا بحث شرعيٌ نتركه لأهل الاختصاص والعلم ليفصلوا فيه بعلمهم ولغتهم ، ولكن ما يعنينا نحن أن هذه وعودٌ ممن لا يُخلف وعده ، ولا يخذل عبده ، فقط إن تحقق شق هذه المعادلة الثاني والمعنيون به نحن قبل غيرنا من تحقيق العبودية لله ، لينجز لنا ربنا وعده . أما في السنن الكونية ، فيكفي أن نقول أنه لم يدم احتلال لأرض ، ولم يضع حقٌ وراءه مُطالب ، وفي (التاريخ بر يمينِ) وصدق شواهدِ .

2. **محددات الجغرافيا والديموغرافيا** :

الفرضية الثانية التي تجب الإشارة لها ، هي الطبيعة الجغرافية والطبوغرافية والديموغرافية لمنطقة العمليات ، والأرض المنوي تحريرها ، ففلسطين من حيث الشكل بلد مستطيل الشكل مكتظ بالسكان ، ممتزج بعض ناسها ببعضهم الآخر ، فمدن الداخل المحتل في الثمانية والأربعين مختلطة القاطنين حتى النخاع، ومحافظات الضفة الغربية مليئة بالمغتصبات والمغتصبين ، والعمل في مثل هذه البيئات لتطهيرها وتحريرها فقط بجهد داخلي ؛ يترتب عليه أكلاف عالية لا يمكن تصورها أو تحمل وقوعها ، وهذا بحث يطول التفصيل فيه ، وشرح ما يترتب عليه من نتائج وآثار .

3. **تعدد الشركاء وطلاب الدم والثأر** :

أما ثالث هذه الفرضيات فهي : تعدد الشركاء وطُلاب الدم والثأر من هذا المحتل الصائل ؛ ففضلاً عن أصحاب الدم الرئيسين والذين هم نحن الفلسطينيون بفصائلنا وشخوصنا وحمائلنا وعشائرنا ، فضلاً عن هذا المكون الرئيسي ، هناك طلاب دم هم (عاقلتنا) وعائلتنا الكبيرة المتمثلة بأبناء هذه الأمة المترامية الأطراف ، المتعددة المذاهب والأعراق ، فهم يرون أنفسهم عاقلة الشعب الفلسطيني وعائلته الكبرى ، ودرعه الذي يجب أن يتدرع به ، كما يرونه ـ الشعب الفلسطيني ـ الحارس الأمين على أرض إسراء نبيهم ومعراجه ، ولا يرون هذا المحتل إلّا غاصباً لأولى قِبلاتهم ، وثالث أحرامهم ، ونحن كأبناء بلد وأصحاب أرض ؛ لا يمكن ولا نستطيع ، فضلاً عن أنه من غير المعقول حرمان هذه الشريحة البشرية من حقها هذا ، فضلاً عن أن عدم الاستعانة بمثل هذه الطاقات ــ البشرية المادية ـ في مشروع تحريرنا ، أو الزهد في تخصيص دور لها ؛ إنما هو الجنون والعبث وقلة المسؤولية بعينها!!

4. **طبيعة المحتل** :

الفرضية الرابعة التي لا يجب نسيانها أو التغافل عنها هي : طبيعة هذا المحتل ، إن هذا الاحتلال من نوع الاحتلال الإحلالي ، والذي معادلة العمل معه معادلة صفرية ؛ فما نكسبه يخسره هو ، والعكس صحيح . كما أننا نقاتل الجيل الثاني لهذا المحتل ، والذي يرى أنه ولد في هذه الأرض ولا يعرف سواها ــ وإن ملك جنسية غيرها من باب الاحتياط للمستقبل ـ لذلك فمشكلتنا مع هذا العدو ، وبنيه من الجيل الحالي في أنهم يعتقدون أنفسهم أصحاب أرض ولدوا فيها ولا يعرفون غيرها ، لذلك هم (يستشرسون) في قتالهم و(الدفاع) عما يزعم أنه حق لهم ، و(أفضلهم) حالاً معنا ؛ من يريدون أن يقاسمونا أرضنا وخيراتها !!

لذلك فإن أخذ هذه الفرضية بالحسبان ؛ سينعكس حكماً على طرق عمل التحرير ، وخطط ومعركة وعد الآخرة .

5. **تفاوت ميزان القوى** :

أما خامس وآخر وأهم هذه الفرضيات ، فهي : تفاوت ميزان القوى بيننا وبين هذا المحتل ، وهنا الحديث يطول ، ولا يجدي معه استدعاء الأرقام والإحصاءات للدلالة عليه ، أو لأثباته ، لذلك لن نخوض فيه ، ولكننا في المقابل لن نقع فريسة فرضية أن هذا العدو لا يمكن قتاله ما لم تتكافأ قوتنا مع قوته ، أو ترجح موازين القدرة لصالحنا ؛ الأمر ـ تكافؤ القدرات ـ غير قابل للتحقق أو الحصول ، على الأقل في المدى القريب أو المتوسط . ومثل هذه الفرضية يعني حكماً النظر في كيفية الاستفادة من الفرضية الثالثة ـ تعدد الشركاء ـ وكيف يمكن جبر كسرنا بما يملك شركاؤنا من قدرات وإمكانات، وأيضاً هذا بحثٌ يطول الحديث فيه بطول شارع الـ 90 في فلسطين .

أمام هذه الفرضيات الخمسة ، تشخص أمامنا الأسئلة التالية :

1. ما هي سيناريوهات العمل المتوقعة لتحرير فلسطين ؟
2. وما هي طرق العمل الرئيسية الكلية في مسار التحرير ؟
3. ما هي متطلبات كل طريقة من هذه الطرق ؟
4. ما هي العقبات التي تقف حائلاً دونها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ؛ سنتحدث في الجزء الثاني من هذه الورقة عما يمكن أن يطلق عليه سيناريوهات العمل أو طرقه المتوقعة للتحرير الذي نراه قريباً ، والتي نحسب أنها لا تتجاوز الفرضيات الثلاثة الآتية :

1. فرضية التحرير من الداخل ، جهد رئيسي ، والخارج كجهد ثانوي .
2. فرضية التحرير من الخارج ، كجهد رئيسي ، والداخل كجهد ثانوي .
3. فرضية تقاسم الأدوار ومهام التحرير بين الداخل والخارج .

سنناقش هذه الفرضيات الثلاث ، وما يترتب عليها من مترتبات ، وما تقتضيه كلٌ منها من مقتضيات ، علّنا نكون بذلك أجبنا على أهم ما يتوارد على الذهن عندما يُستدعى نقاش خطة التحرير ، معتقدين أن مثل هذا النقاش وهذا التفكير يجب أن يأخذ مداه إلى أبعد حدود ، وأن تخضع كامل فرضياته للتمحيص والامتحان ، وأن يشارك فيه فضلاً عن أصحاب القرار وصناعه ، أهل الاختصاص الرئيسي في هذا الجهد الاستثنائي وهم العسكر ، كونهم هم من سيقع على عاتقهم تحويل الرؤى والأهداف السياسية المطلوب تحقيقها في مشروع التحرير هذا ، وتحويلها إلى مهام عسكرية وإجراءات تعبوية ، تفضي إلى تحرير الأرض والإنسان . والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

عبد الله أمين

2023 04 30